مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

مستقبل الأزمة الليبية : دراسة استشرافية من خلال تقنية التحليل المورفولوجي

The future of the Libyan crisis: a prospective study through the technique of morphological analysis

حوسين بلخيرات [1] *

[1]كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة الجلفة، houhoubelkhir@gmail.com

تاريخ ارسال المقال: 2020/06/28	تاريخ القبول: 2020/07/28	تاريخ النشر: 2020/09/01

* المؤلف المرسل

الملخص:

تشكل الأزمة الليبية في الوقت الراهن إحدى أكثر الأزمات الإقليمية حساسية سواءا على المستوى العربي أو الإفريقي ، ومنذ سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا سنة 2011 لم تعرف الدولة الليبية شكلا مستقرا لنظامها السياسي حيث تفجرت أزمة شرعية كانت الأساس لأزمة سياسية عميقة تطورت فيما بعد إلى صراع عسكري يتفاوت في حدته من فترة الى أخرى ، ويتأثر كل ذلك بالتدخلات الإقليمية والدولية وعدم القدرة على السيطرة على توريد السلاح بالرغم من القرارات الأممية المتعددة وكذلك مخرجات المؤتمرات الدولية

ومع ذلك فان الغرض الرئيس لهذه الدراسة ليس تحليل الواقع الراهن للازمة الليبية عن طريق استخدام إطار نظري محدد سواءا ما تعلق بنظريات العلاقات الدولية أو أدوات ومناهج تحليل النزاعات ، والتي لها رصيد معرفي كبير يمكن الاستعانة به في تحليل تفاعلات الأزمة الليبية ، لكن الغرض الأساسي يرتبط بتوظيف حقل الدراسات المستقبلية وتحديدا ما يتعلق بأحد ابرز التقنيات المستخدمة في مجال الاستشراف وهي تقنية التحليل المورفولجي لاستشراف مستقبل هذه الأزمة.

Abstract :

The Libyan crisis is currently one of the most sensitive regional crises, whether at the Arab or African level, and since the fall of Muammar Gaddafi's regime in Libya in 2011, the Libyan state has not known a stable form of its political system as a legal crisis erupted that was the basis for a deep political crisis that later developed into a military conflict Its intensity varies from one period to another, and all of that is affected by regional and international interventions and the inability to control the supply of weapons despite the numerous UN resolutions as well as the outcomes of international conferences.

.

However, the main purpose of this study is not to analyze the current reality of the Libyan crisis by using a specific theoretical framework, whether it relates to theories of international relations or tools and methods of conflict analysis, which have a large knowledge balance that can be used to analyze the interactions of the Libyan crisis, but the primary purpose is related to employment The field of future studies, specifically with regard to one of the most prominent techniques used in the field of foresight, which is the morphological analysis technique to anticipate the future of this crisis

مقدمة

تشكل الأزمة الليبية في الوقت الراهن إحدى أكثر الأزمات الإقليمية حساسية سواءا على المستوى العربي أو الإفريقي ، ومنذ سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا سنة 2011 لم تعرف الدولة الليبية شكلا مستقرا لنظامها السياسي حيث تفجرت أزمة شرعية كانت الأساس لأزمة سياسية عميقة تطورت فيما بعد إلى صراع عسكري يتفاوت في حدته من فترة الى أخرى ، ويتأثر كل ذلك بالتدخلات الإقليمية والدولية وعدم القدرة على السيطرة على توريد السلاح بالرغم من القرارات الأممية المتعددة وكذلك مخرجات المؤتمرات الدولية.

إن تعثر جهود تسوية الأزمة الليبية طيلة ما يقارب من عشر سنوات وحالة الفشل الدولاتي[1] التي أصبحت تعانيها الدولة الليبية بالإضافة الى الحسابات الجيوسياسية للأطراف الدولية والإقليمية يفتح الباب بالضرورة الى محاولة استشراف مستقبل هذه الأزمة ، والتي لم تعد أزمة محلية فقط بل أصبحت تتفاعل على المستويين الإقليمي والدولي أيضا ، كمثال نموذجي على فكرة تداخل مستويات التحليل التي جاءت بها نظرية التعقد في علم العلاقات الدولية .[2]

ومع ذلك فان الغرض الرئيس لهذه الدراسة ليس تحليل الواقع الراهن للازمة الليبية عن طريق استخدام إطار نظري محدد سواءا ما تعلق بنظريات العلاقات الدولية أو أدوات ومناهج تحليل النزاعات [3] ، والتي لها رصيد معرفي كبير يمكن الاستعانة به في تحليل تفاعلات الأزمة الليبية ، لكن الغرض الأساسي يرتبط بتوظيف حقل الدراسات المستقبلية وتحديدا ما يتعلق بأحد ابرز التقنيات المستخدمة في مجال الاستشراف وهي تقنية التحليل المورفولجي لاستشراف مستقبل هذه الأزمة.

إن استخدام هذه التقنية يمر بالضرورة عبر تحديد المتغيرات المؤثرة في مستقبل الموضوع المدروس ، مع تحديد الصور المحتملة (السيناريوهات الجزئية المحتملة) التي يمكن أن يأخذها كل متغير في المستقبل مع التنبيه الى انه يتم إدراج هذه الصور المحتملة مهما كان احتمال وقوعها ضعيفا ، ثم تحليل أنواع التقاطعات بين هذه الصور ، وإعادة تجميعها في شكل مشاهد عامة لمستقبل الموضوع المدروس تسمى بالسيناريوهات العامة الممكنة، ولذا فان مضمون هذه الدراسة يشمل ابتداءا التعريف بتقنية التحليل المورفولجي من خلال المراحل التي تستدعي تطبيقها ، ثم تطبيق هذه التقنية في استشراف مستقبل الأزمة الليبية من خلال تحديد المتغيرات المؤثرة في مستقبل هذه الأزمة والصور المحتملة التي يمكن أن يأخذها كل متغير ثم تحديد التقاطعات بين صور هذه المتغيرات وإعادة تركيبها في شكل سيناريوهات مستقبلية يمكن أن تتطور اليها الأزمة الليبية في المستقبل.

وتجدر الإشارة في هذا السياق الى أن استخدام تقنية التحليل المورفولجي قد يتم بشكل مستقل وقد يتم بشكل غير مستقل من خلال توظيف تقنيتين أخرتين هما تقنية " الميك ماك " والتي تهتم بشكل أساسي بتحديد أبرز المتغيرات المؤثرة في مستقبل الموضوع المدروس ، وكذلك تقنية "الماكتور" التي تسمح بإبراز أهم الفواعل المرتبطة بمستقبل الموضوع المدروس ، لكن نفضل استخدام تقنية التحليل الموفولجي بشكل مستقل .

المحور الأول : التعريف بتقنية التحليل المورفولوجي :

يعتبر التحليل المورفولوجي تقنية للاستشراف تستهدف وضع خريطة توضيحية لكافة الفرص المتاحة أمام تطور ظاهرة معينة [4] ،كما يعرف التحليل المورفولوجي بأنه منهج للتحليل غير الكمي يقوم على أساس تنظيم وتجميع فرضيات المجموعة الكلية للمؤشرات أو المتغيرات المتضمنة في مشكلة أو قضية ما ، وبكلمة أخرى هو منهج عام للنمذجة غير القياسية يقوم على استخدام اللغة الطبيعية و المفاهيم ، ومثلما يستخدم في الدراسات المستقبلية بشكل عام فانه يستخدم في تحليل خيارات السياسة العامة وبنائها وصنع القرار الاستراتيجي[5] ، وينسب ابتكار تقنية التحليل المورفولوجي إلى عالم الفلك الأمريكي "فريتز زويكي" وذلك ضمن مجال بحثه الفيزياء الفضائية والتصميم الهندسي وقد كانت الغاية من أول حقل مورفولجي وضعه سنة 1948 هي معرفة البدائل المستقبلية لتطوير المنظار الفضائي المستخدم في تلك الفترة إذ قام بتفكيك هذا المنظار الى أكثر من مكون ووضع كل افتراضات التطور الممكنة في المستقبل لجميع المكونات ليصل في الأخير الى معرفة " التوفيقات " أو " التوليفات الممكنة بين هذه الافتراضات بحثا عن ابتكارات جديدة (سيناريوهات).[6]

إن استخدام تقنية التحليل المورفولوجي يرتبط بثلاث خصائص أساسية تعبر عن جوهر توظيف هذه التقنية في المجالات المختلفة :

*- الخاصية الأول لها علاقة بتسمية التقنية في حد ذاتها والتي ترتبط بلفظ - مورف- وهي كلمة لاتينية الأصل وتعني التجميع ، وهذا يعني بالنسبة إلى استخدام التحليل المرفولوجي تجميع عدد من الصور المتناثرة وبناء مشاهد عامة من خلالها و هذه المشاهد العامة تسمى سيناريوهات.

*- الخاصية الثانية : إن تقنية التحليل المورفولجي تقوم على منطق التفكيك والتركيب بمعنى تفكيك الموضوع المدروس إلى المتغيرات الأساسية المؤثرة في مستقبليه والصور الممكنة التي من المحتمل أن تأخذها هذه المتغيرات ثم تركيب هذه الصور بالشكل الذي لا يعيد الموضوع المدروس إلى شكله الحاضر .

*- الخاصية الثالثة : الأصل في تقنية التحليل المورفولجي أنها تستخدم لاستشراف كل ما يشكل نظام أو منظومة مهيكلة ، لكن هذا لا يمنع من إمكانية تعميمها على مختلف الظواهر .

إن استخدام تقنية التحليل المورفولجي يتم من خلال ثلاث مراحل أساسية : [7]

المرحلة الأولى : مرحلة بناء الفضاء المورفولجي : وتسمى أيضا مرحلة إنشاء الجدول التركيبي وتتضمن هذه المرحلة ما يلي :

- تحديد المتغيرات التي ستقاس الصور المستقبلية لها .
- تقديم الصور الممكنة التي من المحتمل أن يأخذها كل متغير من المتغير في المدى الزمني المحدد للدراسة الاستشرافية وهذه الصور تعتبر فرضيات او سيناريوهات جزئية لتطور تلك المتغيرات في المستقبل.
- يشترط في هذه الفرضيات- بالنسبة الى كل متغير- أن تكون متمايزة ومستقلة تماما عن بعضها البعض .
- لا يشترط أن يكون هناك تماثل في عدد الفرضيات بالنسبة إلى كل المتغيرات وإنما يتحدد عدد الفرضيات على حسب مضمون كل متغير على إحدى.

المرحلة الثانية : تسمى مرحلة إنشاء مصفوفة الاتساق المتقاطع : وتتضمن هذه المرحلة ما يلي :

– قياس مدى الاتساق بين كل الفرضيات المطروحة على أن يتم ذلك بشكل ثنائي أي قياس الاتفاق بين كل الفرضيات بالنسبة للأخرى مع تجاهل قياس الاتساق بين الفرضيات وذاتها ، والمقصود بالاتساق هو التوافق في مضمون الفرضيات المختلفة .

– يتم التعبير عن هذا الاتساق من خلال رموز معينة فعدم التوافق يتم التعبير عنه برمز × والتوافق الضعيف برمز M والتوافق القوي برمز L .

– تقليص الارتياب : من خلال حذف الفرضيات التي لا يوجد بينها اتساق وكذلك الفرضيات التي يوجد بينها اتساق ضعيف ، والاحتفاظ فقط بالفرضيات التي بينها اتساق قوي.

المرحلة الثالثة : تجميع الفرضيات وبناء السيناريوهات: بحيث يتم تجميع الفرضيات التي بينها اتساق قوي في مجموعات معينة وكل مجموعة تدل على مشهد عام مستقبلي معين يعبر عن سيناريو معين يتم تسميته من خلال طبيعة مضمونه هو ما يضمن الانتقال من تحديد السيناريوهات الجزئية المحتملة الى السيناريوهات العامة الممكنة.

المحور الثاني : تقنية التحليل المورفوولجي واستشراف مستقبل الأزمة الليبية .

تطبيق تقنية التحليل المورفولوجي تستند إلى ثلاث مراحل مثل ما اشرنا اليه سابقا وهو ما يجب توظيفه عند محاولة استشراف مستقبل الأزمة الليبية :

المرحلة الأولى : تحديد المتغيرات المؤثرة في مستقبل الأزمة الليبية والصور المستقبلية لها

بالرغم من أن تحديد المتغيرات المؤثرة في استشراف الموضوع المدروس تخضع هي الأخرى لاستخدام تقنية موازية من تقنيات الاستشراف وهي تقنية " الميك ماك " حيث تستهدف هذه التقنية الاستشرافية تحديد المتغيرات المفتاحية المؤثرة في مستقبل الموضوع المدروس وتحليل العلاقات فيما بينها [8] إلا انه ارتباطا باستخدام تقنية التحليل المورفولجي بشكل مستقل فان تحديد هذه المتغيرات يطرح هنا بشكل مباشر ، حيث هناك أربعة متغيرات مؤثرة على موضوع مستقبل الأزمة الليبية من وجهة نظر الباحث تشمل المستويات المحلية والإقليمية والدولية . وهي : متغير أزمة الشرعية ، ومتغير الصراع الجيوسياسي في المتوسط بين الغرب وروسيا ، ومتغير تداعيات الأزمة على الجوار الإقليمي ، ومتغير إطار التسوية الملائم.

أ– متغير أزمة الشرعية : تعتبر أزمة الشرعية هي أصل الأزمة الليبية في طابعها السياسي قبل أن تتطور الى صراع عسكري ، ونتيجة الخلاف الداخلي الحاد حول أزمة الشرعية[9] ، فقد استند الاتفاق الامي لسنة 2015 (ما يسمى إعلاميا باتفاق الصخيرات) ، على حسم أزمة الشرعية من خلال البعد الخارجي بتأسيس حكومة الوفاق الوطني باعتبارها الحكومة المعترف بها دوليا والتي تمثل الدولة الليبية بشكل رسمي .

لكن التفاعل العملي مع مضامين هذا الاتفاق اثبت أن الأطراف الليبية غير متفقة على هذا الإطار لتسوية أزمة الشرعية فخصوم حكومة الوفاق الوطني الداخليين يقولون إن البعد الخارجي لوحده غير كاف لمنح الشرعية لهذه الحكومة طالما أنها لم تنل ثقة البرلمان ، كما أن خصومها الاقلميين فيرون أن حكومة الوفاق الوطني

باعتبارها حكومة مشكلة في إطار الشرعية الدولية فإنها يفترض أن تقف على نفس المسافة من جميع أطراف المجتمع الدولي ، أما وإنها اختارت تحالفاتها ، فان شرعيتها السياسية الدولية قد فقدت مصداقيتها .

وكلا الطرفين (الخصوم الاقلميين والداخليين) يشتركان في أن المدى الزمني المتفق عليه لولاية حكومة الوفاق قد تم تجاوزه وان ذلك ينتفي معه قانونيا استمرار الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني في إطار الشرعية الدولية، في حين لا تزال حكومة الوفاق الوطني تتعامل مع المجتمع الدولي في الإطار الرسمي ، ولذلك هذه التجاذبات حول أزمة الشرعية ستكون إحدى المتغيرات الرئيسة المؤثرة في مستقل الأزمة الليبية وهذا المتغير يمكن أن يأخذ ثلاث صور في المستقبل فإما تجديد الاستناد الى الشرعية الدولية ، وإما تصاعد دور القبائل الليبية في المشهد السياسي والعودة الى الشرعية القبلية ، وإما استمرار التجاذبات حول أزمة الشرعية.

ب- متغير الصراع الجيوسياسي في المتوسط بين الغرب وروسيا : شكل التدخل العسكري الروسي في سوريا نقطة تحول مهمة في سياق الصراع الجيوسياسي بين روسيا والغرب في منطقة البحر المتوسط ، حيث شملت المكاسب الإستراتجية الروسية في هذا السياق : 1- تكوين نقطة ارتكاز عسكري في شرق المتوسط تسمح بالرقابة الإستراتجية لحلف الناتو في منطقة المتوسط بصورة عامة وتكسر استراتجيات حلف الناتو لتطويق روسيا 2- استهداف تشكيل قوة بديلة عن دول الناتو في منطقة الشرق الأوسط 3- استهداف التحكم في معابر الشرق الأوسط عبر إنزال اسطولها الكبير الموجود في الحبر الأسود الى البحر الأبيض المتوسط ، في مقابل الذي تعتبر فيه الدول الغربية أن توسيع النفوذ العسكري الروسي في منطقة شرق المتوسط من خلال سوريا هو اختراق لجالها الحيوي التقليدي [10].

من الناحية الجيوسياسية تنتمي ليبيا الى جنوب غرب المتوسط وهو ما يجعلها ضمن المجال الحيوي للاتحاد الأوربي في إطار السياسية المتوسطة أو ما تسمى سياسة الجوار الأوربي [11]، وعلى هذا الأساس تبقى مسالة التدخل العسكري الروسي في ليبيا على غرار تدخلها في سوريا مثيرة للجدل بين الذي يعتبرها ممكنة نظرا لوجود فرصة لبناء نفوذ عسكري روسي في جنوب المتوسط من خلال ليبيا في قاعدتي طبرق وبنغازي ، بالإضافة الى تعويض الخسائر المادية للعقود في المجالين الاقتصادي والعسكري مع نظام معمر القذافي .

ويأتي بعد ذلك عدم رغبة روسيا في ترك المجال للدول الغربية تستأثر بالسيطرة على ثروات الدولة الليبية ، كما أن روسيا أصبحت تعتمد في صعودها في النظام الدولي من جهة أولى على متغير " الهيبة " وهو المرتبط بإثبات الكفاءة في خوض عدد من الحروب [12] ، ومن جهة أخرى على تكريس ما يسميه " مارتن وايت " بصورة الذاتية القوية ، حيث أن الدول التي تكرس هذه الصورة في سياستها الخارجية عادة ما تكون ردود فعلها فورية وقوية على كل ما يهدد هيبتها وأمنها و مصالحها[13] ، ويضاف الى ذلك الرد على ما تعتبره روسيا عملية خداع تعرضت لها سنة 2011 من طرف حلف الشمال الأطلسي في إطار تطبيق القرار الاممي 1973 . [14] .

لكن بالمقابل ترى وجهة نظر أخرى أن التدخل العسكري الروسي في ليبيا هو أمر مستبعد لعدة أسباب: أولها أن ليبيا ليست سوريا من حيث الأهمية الإستراتجية لروسيا ، فعمق العلاقات مع سوريا يمس الأمن القومي الروسي على نحو مباشر ، وثانيها أن روسيا لن تغامر بالتورط عسكريا في ليبيا لان ذلك سيكون حلى حساب

قدرتها على التركيز في سوريا وإضافة أعباء اقتصادية ، والثالث أن روسيا لها ما يكفي من التوترات والمشكلات مع الغرب ولن تقدم على فتح جبهة جديدة ، ورابعها يتعلق بالبعد القانوني ، من حيث أن روسيا لا تتدخل عسكريا إلا في إطار مضلة شرعية وهو أمر مستبعد سواء في إطار طبيعة علاقتها مع حكومة الوفاق الوطني أو من خلال قرار أممي سترفضه الدول الغربية. [15]

وفي سياق هذا الجدل فان متغير الصراع الجيوسياسي بين ورسيا والغرب في منطقة المتوسط حول ليبيا يمكن أن يأخذ ثلاث صور محتملة ، فإما تدخل عسكري روسي ، أو بقاء الوضع الجيوسياسي على ما هو عليه في الوقت الراهن ، أو تدخل عسكري تركي بدعم من لحلف الناتو لصالح الحكومة المعترف بها بالنسبة اليه أي حكومة الوفاق الوطني.

ج- متغير التداعيات على الجوار الإقليمي : تعتبر منطقة الجوار الليبي الأكثر تأثرا من تطورات الأزمة الليبية ، وعلى هذا الأساس فقد استشعرت دول الجوار في شمال إفريقيا أي تطورات غير مرغوبة ، للازمة الليبية فتم تفعيل آلية دول الجوار كآلية لتسوية الأزمة بمبادرة جزائرية شملت الدول المجاورة لليبيا والتي اندمجت في عقد اجتماعات دورية ثم اقتصرت الاجتماعات على ثلاث دول هي الجزائر ومصر وتونس ، لكن لم تتوصل هذه الآلية الى نتائج نهائية لتسوية هذه الأزمة.

كما ساهمت دول الاتحاد الأوربي باعتبارها تقع أيضا ضمن الجوار الإقليمي الليبي بعديد المبادرات إما في شكل وساطة مباشرة مستقلة بين الطرفين الأساسيين في النزاع ، أو من خلال مؤتمرات شاركت فيها عديد الدول آخرها مؤتمر برلين ، وبشكل عام فقد أصبحت تطورات الأزمة الليبية تشكل خطر على دول الجوار بشكل خاص وعلى الأمن الأوربي والمصالح الإقليمية بشكل عام ، ويتأثر الوضع الليبي بغياب مؤسسات الدولة التي يمكنها منع أقلمة مشكلاتها الداخلية . [16]

إن تحول الأزمة الليبية الى صراع عسكري مستديم يطرح عديد الاحتمالات بالنسبة الى تداعيات هذه الأزمة على منطقة الجوار ، حيث يمكن لمتغير التداعيات على الجوار الإقليمي أن يأخذ ثلاث صور محتملة في المستقبل فإما أن تتحول الأزمة الليبية الى "معضلة جيوبولتيكية" تشمل الجوار الإقليمي، أين تؤدي الأزمة الليبية الى تفجر أزمات أخرى في المحيط الجيوسياسي ، وإما أن تتأثر منطقة الجوار من خلال تصدير المشكلات الأمنية نتيجة حالة الفشل الدولاتي الذي تعانيه الدولة الليبية ، وإما نجاح دول الجوار في حسر تداعيات الأزمة الليبية في المحيط الجغرافي الليبي.

د- متغير إطار التسوية : منذ بداية جهود تسوية الأزمة الليبية طرحت ثلاث أطر لتسوية هذه الأزمة ، أما الأول فهو إطار الأمم المتحدة بحكم أن تسوية النزاعات الداخلية ذات البعد الدولي يقع في صميم عمل هذه المنظمة الدولية ، والاتفاق الوحيد الذي تم التوصل اليه في إطار جهود الأمم المتحدة هو اتفاق ديسمبر 2015 أو ما يصطلح عليه إعلاميا باتفاق الصخيرات ، أما الإطار الثاني فهو إطار آلية دول الجوار [17] ، والذي لم يتوصل الى أي اتفاقيات قانونية رسمية عبر الجهود المبذولة أما الإطار الثالث فهو الجهود المستقلة التي قادتها بعض الدول للوساطة بين الطرفين الأساسيين للصراع والتي لم تتوج هي الأخرى بأي نتائج ملموسة ، وعلى هذا الأساس فان

متغير إطار التسوية يمكن أن يأخذ في المستقبل ثلاث صور محتملة ، فإما الاستمرار في الرهان على جهود منظمة الأمم المتحدة ، وإما إعادة تفعيل آلية دول الجوار ، وإما تسوية الأزمة من خلال توافق القوى الخارجية المؤثرة على غرار التوافق الروسي التركي في النزاع السوري .

المتغير ورمزه	الصور المستقبلية الممكنة لكل متغير – السيناريوهات الجزئية–		
A	A1	A2	A3
أزمة الشرعية	تجديد الاستناد الى الشرعية الدولية	العودة الى الشرعية القبلية	استمرار التجاذب حول إشكالية الشرعية
B	B1	B2	B3
الصراع الجيوسياسي في المتوسط بين روسيا والغرب في جنوب المتوسط	تدخل عسكري روسي	بقاء الوضع الجيوسياسي على وضعه الراهن في جنوب المتوسط	تدخل عسكري تركي بدعم من حلف الشمال الأطلسي
C	C1	C2	C3
التداعيات على الجوار الإقليمي	تحول الأزمة الليبية الى معضلة جيبولتيكية	تداعيات متعلقة بتصدير التهديدات الأمنية	انحسار تداعيات الأزمة في الحدود الليبية.
D	D1	D2	D3
إطار التسوية الملائم	تسوية الأزمة عن طريق الأمم المتحدة	وساطة دول الجوار	توافق القوى المؤثرة

المتغيرات المركزية المؤثرة في مستقبل الأزمة الليبية وصورها المستقبلية (السيناريوهات الجزئية)

المرحلة الثانية : بناء مصفوفة الاتساق المتقاطع وتقليص الارتياب

إن بناء التوافقات و التقاطعات والتنافرات بين تلك الصور مرتبط بالمتابعة المستمرة للتفاعلات بين هذه الأطراف المعنية بموضوع مستقبل الأزمة الليبية ، بحيث أن كل أنواع التوافقات أو عدمها متوفرة من عدم التوافق الذي يرمز له ب X الى التوافق الضعيف الذي يرمز له ب M أما التوافق الكبير الذي يرمز له لها ب L بحيث انه يمكن الحصول على الشكل النهائي لمصفوفة الاتساق المتقاطع بالشكل التالي ، وبناءا على تسميات الصور

المستقبلية لكل متغير والتي تعتبر سيناريوهات جزئية (A1.A2.A3.....) ، فقد تم تحديد التوليفات والتوافقات التالية بين هذه الصور كما هو موضح في الشكل التالي :

		A			B			C			D	
	A1	A2	A3	B1	B2	B3	C1	C2	C3	D1	D2	D3
	A1	.	.	X	L	L	X	L	L	L	M	X
A	A2	.	.	X	L	X	X	M	L	M	L	X
	A3	.	.	M	L	L	L	M	M	M	X	L
	B1	X	M	.	.	.	L	L	X	X	X	L
B	B2	L	L	.	.	.	X	M	M	L	L	X
	B3	X	L	.	.	.	L	L	X	X	X	L
	C1	X	L	L	X	L	.	.	.	X	X	L
C	C2	L	M	L	L	L	.	.	.	M	L	M
	C3	L	M	X	M	X	.	.	.	L	L	X
	D1	M	M	X	L	X	X	M	L	.	.	.
D	D2	L	X	X	L	X	X	L	L	.	.	.
	D3	X	X	L	X	L	L	M	X	.	.	.

مصفوفة الاتساق المتقاطعة بين الصور المستقبلية المحتملة لكل متغير

المرحلة الثالثة : استخراج السيناريوهات العامة لمستقبل الأزمة الليبية

تستخرج السيناريوهات العامة بناءا على تصفية العلاقات بين الفرضيات المختلفة بحيث يتم الانتقال من السيناريوهات الجزئية المحتملة التي يكون عددها كبير نسبيا (12 سيناريو جزئي في هذه الدراسة) الى السيناريوهات العامة الممكنة (4 سيناريوهات ممكنة)، التي يكون عددها محدود ويتم تشكيل السيناريوهات الأكثر إمكانية من خلال تجميع الفرضيات – أي الصور المستقبلية لكل متغير – الأكثر توافقا ، مع ضرورة تسمية كل سيناريو على حسب مضمونه وبناءا على ملاحظة مصفوفة التقاطعات يمكن التوقف عند السيناريوهات الممكنة التالية :

1- **السيناريو المحافظ** : تجتمع في هذا السيناريو الفرضيات التالية A1(تحديد الاستناد الى الشرعية الدولية) و B2(بقاء الوضع الجيوسياسي على وضعه الراهن في جنوب المتوسط) ، C3(انحسار تداعيات الأزمة داخل الحدود الليبية) ، D1(تسوية الأزمة عن طريق منظمة الأمم المتحدة)

* وصف السيناريو : سمي السيناريو بالمحافظ ارتباطا بإمكانية تحديد الاستناد على الشرعية الدولية عبر اتفاق أممي جديد نتيجة التخوف من ارتباط الأزمة الليبية بالصراعات الجيوسياسية بين الغرب و حلف الشمال الأطلسي في جنوب المتوسط والتي قد تتوج بتدخل عسكري لأحد الطرفين أو الصدام العسكري نتيجة الحسابات الجيوسياسية المتعارضة ، وقد يراهن على هذا السيناريو أيضا لتبرير تجاوز الخلافات حول تطبيق الاتفاق

الامني السابق كمرحلة انتقالية لتنظيم المشهد السياسي عن طريق الانتخابات ، ويتوافق ذلك مع وجود مصلحة لدول الجوار في تجنب التداعيات الخارجية للازمة خاصة في بعدها الأمني.

2- **السيناريو الراديكالي** : تجتمع فيه الفرضيات التالية ،A3(استمرار التجاذب حول إشكالية الشرعية) ، B1 (تدخل عسكري روسي واسع) ، C1 (تحول الأزمة الى معضلة جيوبولتيكة) ، D3(توافق القوى المؤثرة) .

*- وصف السيناريو : يرتبط هذا السيناريو بمدى إمكانية تجسيد تدخل عسكري خارجي مباشر ، فعلى المستوى الروسي عادة ما يرتبط التدخل العسكري بالاستناد الى مضلة شرعية ، وفي ظل عدم إمكانية تدخل عسكري روسي لصالح حكومة الوفاق الوطني فقد يتم استغلال من الطرف الروسي للتجاذبات حول إشكالية الشرعية وتبرير التدخل العسكري وسيحفز هذا بالضرورة قوى مناوئة لهذا الخيار مثل تركيا على التدخل لحماية مصالحها المترتبة على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الموقعة مع حكومة الوفاق الوطني ويتأثر كل ذلك بتحول الأزمة الليبية الى معضلة جيبولتيكية تفرض تداعيات جسيمة في المحيط الإقليمي بالشكل يؤدي الى الرهان على أي إطار للتسوية يخفف من حدة تلك المعضلة ، وهو ما يرجح في النهاية توافق روسي تركي كإطار لتسوية هذه الأزمة مع امكانية إدماج إحدى دول الجوار كرف ثالث ، بالحد الذي يضمن من خلاله كل طرف الحد المعقول من مصالحه ، ونسمي هذا السيناريو بالراديكالي باعتبار انه ينقل الوضع في ليبيا من البحث عن مسار الحل السياسي الى ممارسة درجة اقوي من التدخل العسكري من طرف قوى خارجية في سيناريو مشابه للازمة السورية .

3- **السيناريو الارتدادي** : تجتمع فيه الفرضيات التالية A2(العودة الى الشرعية القبلية) ، B2(بقاء الوضع الجيوسياسي على وضعه الراهن في جنوب المتوسط) ، C3(انحسار الأزمة داخل الحدود الليبية) ، D2(وساطة دول الجوار) .

*- وصف السيناريو : نسمي هذا السيناريو التقليدي ارتباطا بإمكانية العودة الى الإطار التقليدي المنظم للمجتمع الليبي أي الرهان على الدور السياسي للقبيلة ويتوافق هذا السيناريو مع العودة أيضا الى الرهان على الدور التقليدي الذي يمكن أن تؤديه دول الجوار في تسوية الأزمة الليبية وخاصة الجزائر ومصر وتونس ، إذ أن هناك إجماع بين هذا الدول على أن القبائل الليبية يمكن أن تلعب دور أساسي في تسوية الأزمة فقد سبق لمصر استضافة اجتماع للقبائل الليبية سنة 2015 ، كما أن المبادرات المستقلة لكل من الجزائر وتونس تراهن هي أيضا بشكل أساسي على الدور الذي يمكن أن تلعبه القبائل في إطار عملية التسوية ويتأثر كل ذلك بالحرص على الاستقرار الجيوسياسي في منطقة المتوسط بين روسيا والدول الغربية وكذلك بالرغبة الجامحة لدول الجوار في كبح تداعيات الأزمة في الحدود الجغرافية الليبية.

الخاتمة :

كان مدار هذه الدراسة هو تحديد السيناريوهات المستقبلية التي من الممكن أن تتطور اليها الأزمة الليبية في المستقبل من خلال استخدام إحدى ابرز التقنيات الموجودة في الدراسات الاستشرافية ، وهي تقنية التحليل المورفولجي ، مع ضرورة التأكيد أن تحديد هذه السيناريوهات يتحدد على أساس المؤشرات " الواقعية " التي يمكن على أساسها تصور حدوثها وليس المؤشرات المتخيلة.

كما انه تجدر الإشارة الى أن استخدام تقنية التحليل المورفولوجي لا ترتبط بالتفكير " الرغبوي " في الاستشراف من حيث أنها تحدد السيناريوهات ممكنة الحدوث للمستقبل المدروس بغض النظر عما إذا كان هذا السيناريو مرغوب أو غير مرغوب ، كما انه قد أخذ في عين الاعتبار أن الأزمة الليبية لم تعد تتفاعل على المستوى المحلي فقط ولكن أيضا على المستويين الإقليمي والدولي ولذا فان الفواعل والعوامل المؤثرة في تصور مستقبل هذه الأزمة منتشرة بالضرورة بين المستويات الثلاث المحلي والإقليمي والدولي .

كما أنه لم يتم التوقف عند مقارنة " الازوان النسبية " لهذه السيناريوهات من حيث أيها الأكثر ترجيحا للحدوث ، ولكن تم استخدام تقنية التحليل المورفورجي لتحديد كل السيناريوهات الممكنة التي يمكن أن تتطور اليها الأزمة الليبية في المستقبل ، وبناءا عليه فقد خلصت الدراسة الى وجود ثلاث سيناريوهات ممكنة لمستقبل للازمة الليبية :

السيناريو المحافظ: الذي يستند الى تجديد الرهان على الشرعية الدولية و دور منظمة الأمم المتحدة عبر اتفاق أممي جديد يكون كمرحلة انتقالية الى غاية تنظيم المشهد السياسي داخليا في إطار رسمي .

السيناريو الراديكالي : والذي ينقل المشهد الليبي من الاهتمام بجهود التسوية عبر الحل السياسي الى التدخل العسكري الخارجي الموسع في صورة شبيهة بما حدث في الأزمة السورية والذي قد يتوج بتوافق بين القوى الخارجية المؤثرة كإطار رئيس لتسوية الأزمة الليبية .

السناريو الارتدادي : والذي يتضمن الرهان على الإطار التقليدي للمجتمع الليبي أي الدور السياسي للقبائل وكذلك الرهان على الدور التقليدي لدول الجوار في تسوية الصراع.

قائمة المراجع

-1اسعد طارش عبد الرضا .**الدولة الفاشلة : دراسة لحال الدولة العربية الحديثة** ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2015)

2 وليد عبد الحي . **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي** .(ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية . 2007)

3 ميشال غوديه وآخرون . **الاستشراف الاستراتجي للمؤسسات والأقاليم**. ترجمة محمد سليم قلالة . قيس الهمامي. (باريس : منشورات مخبر ليبسور . 2007)

4خالد حنفي علي. " أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات " **في مسارات متشابكة : إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط** .(القاهرة : المركز الإقليمي للدراسات الإستراتجية . ديسمبر 2015).

5 روبرت غلبين . **الحرب والتغيير في السياسة العالمية** . ترجمة عمر سعيد الأيوبي .(بيروت " دار الكتاب العربي .2009)

6- عماد مؤيد . **استخدام طريقة التحليل التركيبي (المورفولجي) في التوقع السياسي : دراسة في خيارات السياسة الأمريكية اتجاه العراق** . مجلة السياسة والدولية . ع 15 . (جامعة المستنصرية . 2010).

7 حمد سليم قلالة. **التحليل المرفولوجي وبناء السيناريوهات** . مجلة استشراف . الكتاب الثاني .(الدوحة : المركز العربي لدراسات و أبحاث السياسات. 2017.)

8جاغتاي اوزدمير . **صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط** . مجلة رؤية تركية . المجلد 7. ع 2.

9 محمد عبد الله يونس. **عسكرة التفاعلات : ملامح متصاعدة لتهديدات تقليدية في البحر المتوسط** . مجلة اتجاهات الأحداث. ع 24 (مركز دراسات وأبحاث المستقبل . ديسمبر 2017)

10نورهان الشيخ . **تنامي الدور السياسي الروسي في الشرق الأوسط** .(مجلة دراسات شرق أوسطية. ع 89. خريف 2019).

11 سامح راشد .**دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الإقليمي** . (دورية شؤون عربية . ع 159 .خريف 2014.)

12- سليمة بن حسين. **الأبعاد الأمنية للسياسة الأوربية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط .2004-2012**.(جامعة الجزائر 03 : كلية العلوم السياسية والإعلام. 2013) .

13. على فرج محمد النحلي. **الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2001-2017**. رسالة ماجستير غير منشورة.(الأردن : جامعة الشرق الأوسط. 2018)

14- Robert M. Cutler, "**Complexity Science and Knowledge-Creation in International Relations Theory,"** (Oxford: EOLSS Publishers for UNESCO, 2002)

15- Fisher.Simon.**Workong with Conflict :Skills and Stategies for Action** .London :Birmingham and ZED Books .Responding to Confict Agency.2000
16- Mitchell ,Christopher Roger.**The Structure of International Conflict**.London :Macmillan. 1981.
17- David.O.Sears. Leonie Huddy and Robert Jervis. (**Oxford Handbook of Political Pshychology**.2003

الهوامش

[1] **عن مفهوم** الدولة الفاشلة يمكن العودة الى : –اسعد طارش عبد الرضا .**الدولة الفاشلة : دراسة لحال الدولة العربية الحديثة** ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2015)

[2] للاطلاع على تداخل مستويات التحليل في معالجة موضوعات وظواهر العلاقات الدولية الراهنة بما فيها النزاعات الداخلية يمكن العودة الى :
Robert M. Cutler, "**Complexity Science and Knowledge–Creation in International Relations Theory**," (Oxford: EOLSS Publishers for UNESCO, 2002)

[3] يوفر مجال تحليل النزاعات كمجال معرفي عديد الأدوات والنماذج لتحلي النزاع الليبي في نشأته وتطوره لعل من أبرزها نموذج مؤسسة النزاع . ونموذج بنية النزاع ، ويمكن الاطلاع على هذه النماذج في :
Fisher.Simon.**Workong with Conflict** :**Skills and Stategies for Action** .London :Birmingham and ZED Books .Responding to Confict Agency.2000
Mitchell ,Christopher Roger.**The Structure of International Conflict**.London :Macmillan. 1981.

[4] وليد عبد الحي . **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي** .(ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية . 2007) . ص 67

[5] عماد مؤيد . **استخدام طريقة التحليل التركيبي (المورفولجي) في التوقع السياسي : دراسة في خيارات السياسة الأمريكية اتجاه العراق** . مجلة السياسة والدولية . ع 15 . (جامعة المستنصرية . 2010). ص 188.

[6] محمد سليم قلالة. **التحليل المرفولوجي وبناء السيناريوهات** . مجلة استشراف . الكتاب الثاني .(الدوحة : المركز العربي لدراسات و أبحاث السياسات. 2017.) ص. 141

[7] ميشال غوديه وآخرون . **الاستشراف الاستراتجي للمؤسسات والأقاليم**. ترجمة محمد سليم قلالة . قيس الهمامي. (باريس : منشورات مخبر ليبسور . 2007) . ص ص .111– 113 .

[8] يمكن العودة الى تفاصيل هذه التقنية في ميشال غودية . الاستشراف الاستراتجي . مرجع سابق. ص 99– 101.

[9] لمراجعة تطورات إشكالية الشرعية في ليبيا يمكن العودة الى :
– خالد حنفي علي. " أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات " **في مسارات متشابكة : إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط** .(القاهرة : المركز الإقليمي للدراسات الإستراتجية . ديسمبر 2015).

[10] للاطلاع على أبعاد العلاقة بين التدخل العسكري الروسي في سوريا وعلاقته بالصراع الجيوسياسي في منطقة المتوسط يمكن العودة الى :
1– جاغتاي اوزدمير . **صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط** . مجلة رؤية تركية . المجلد 7. ع 2. 2018
2– محمد عبد الله يونس. **عسكرة التفاعلات : ملامح متصاعدة لتهديدات تقليدية في البحر المتوسط** . مجلة اتجاهات الأحداث. ع 24 (مركز دراسات وأبحاث المستقبل . ديسمبر 2017) .

[11] سليمة بن حسين. **الأبعاد الأمنية للسياسة الأوربية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط 2004–2012**.(جامعة الجزائر 03 : كلية العلوم السياسية والإعلام. 2013) .

[12] يمكن الرجوع الى أهمية متغير الهيبة في تفسير السياسة الخارجية للدول خاصة في الأطروحات النظرية لواقعية الميركنتلية في

– روبرت غلبين . **الحرب والتغيير في السياسة العالمية** . ترجمة عمر سعيد الأيوبي .(بيروت " دار الكتاب العربي .2009)

[13] عن أنواع الصور في السياسة الخارجية في ومنها صورة الذاتية القوية يمكن العودة الى :

- David.O.Sears. Leonie Huddy and Robert Jervis. (**Oxford Handbook of Political Pshychology**.2003

[14] ينص مضمون القرار 1973 على ما يلي : 1- فرض منطقة حظر جوي وتشمل جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي الليبي من اجل مساعدة المدنيين الليبيين ولا ينطبق الحظر المفروض على الرحلات ذات الأغراض الإنسانية. 2- إنفاذ حظر الأسلحة: وذلك طبقا لقرار مجلس الامن رقم 1973 المتعلق بحظر الاسحلة لقوات النظام الليبي الى جانب اضافة شخصيات ومنظمات اخرى 3- حظر الرحلات الجوي ولذل بطلب ومناشدة جميع حول منظمة الأمم المتحدة بمنع اقلاع او هبوط اي ظائرة عسكرية او تجارية باتجاه ليبيا 4- تجميد الأصول : ويسري هذا القرار على كل الأموال التي يمتلكها النظام الليبي وفي اي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

[15] نورهان الشيخ . **تنامي الدور السياسي الروسي في الشرق الأوسط** .(مجلة دراسات شرق أوسطية. ع 89. خريف 2019). ص ص 54-55

[16] على فرج محمد النحلي. **الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2001–2017**. رسالة ماجستير غير منشورة.(الأردن : جامعة الشرق الأوسط .2018)

[17] حول الية دول الجوار كالية لتسوية النزاعات الداخلية انظر :

– سامح راشد .**دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الإقليمي** . (دورية شؤون عربية . ع 159 .خريف 2014.)